قراءة في وضعية مؤشرات التوازن الداخلي الكلي في الجزائر في ظل سياسات التقشف للفترة 2010 –2019

Indicators of overall internal balance in Algeria under austerity policies 2010-2019

عمر العودي[1]، نور الدين صويلحي[2]

[1]جامعة تمنراست، مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية ، الجزائر، O.ELAOUDI@cu-tamanrasset.dz

[2]جامعة تمنراست، مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية ، الجزائر، souilhidz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/16 تاريخ القبول: 2022/07/17 تاريخ النشر: 2022/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم التدابير المتبعة في الجزائر في إطار سياسات التقشف المتخذة بسبب شح مواردها المالية، على إثر أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014، بالإضافة الى توضيح أهم انعكاساتها على بعض مؤشرات التوازن الداخلي الكلي، بالاعتماد على المنهج الوصفي في تقديم مفاهيم عامة حول الموضوع، وتحليل البيانات لسنوات من 2010 الى سنة 2019، المتعلقة بكل من حجم الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم، ووضعية الموازنة العامة للدولة، وحجم الانفاق العمومي، ومعدلات البطالة، وحجم الكتلة النقدية، ومعدل دوران النقود.

ولقد توصلنا الى أن هذه السياسات ساهمت في عدم تدهور حجم الناتج المحلي الإجمالي على إثرأزمة سنة 2014، وبالتالي كان لها دور في الحفاظ على التوازن الاقتصادي الداخلي الكلي. إلاأنها ساهمت بشكل طفيف في التحكم بمعدلات التضخم خلال الفترة 2014 الى 2016، نظرا للأسباب غير الكلاسيكية لظاهرة التضخم (كالمضاربة والهيمنة...)

كلمات مفتاحية:التقشف؛ سياسات التقشف؛ التوازن الداخلي الكلي؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ التضخم.

Abstract:

The aim of this study is to present the austerity policies adopted in Algeria owing to its lack of financial resources, in the wake of the oil price crisis of 2014, as well as to illustrate the main implications of their application to some indicators of total internal equilibrium, using the descriptive approach to present general concepts on the subject, and to analyse data for the years 2010 to 2019 on gross domestic product (GDP) and inflation, the State budget, public expenditure, unemployment and the monetary mass.

We have concluded that these policies have contributed to the non-deterioration of the volume of GDP following the 2014 crisis, and thus played a role in maintaining the overall domestic economic balance. However, it contributed slightly to the control of inflation rates during the period 2014 to 2016, due to the non-classical causes of inflation (e.g. speculation and dominance...)

Key words: austerity; austerity policies; Total internal balance; GDP; Inflation

المؤلف المرسل: عمر العودي

1.مقدمة:

تعتبر الموارد البترولية الركيزة الاساسية التي يُبنى عليها الاقتصاد الجزائري، فهي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، بالنظر الى الامكانيات الطبيعية للبلد، وكذلك الريحية السريعة لهذا المورد، لكنها غير مستقرة، وهو الأمر الذي جعل من وضعية التوازنات الاقتصادية الكلية لا سيما الداخلية منها حساسة جدا لتغير الايرادات المتأتية من هذه الموارد.

ولقد عرف العالم أزمة في انخفاض أسعار النفط فيالنصف الثاني لسنة 2014 بعد أن شهد انتعاشا منذ سنة 2010 بعد التعافي من الأزمة المالية لسنة 2008، وهو ما أدى الى تدهور ايرادات الجزائرمنذ سنة 2014، وأثر على وضعية المؤشرات الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي دفعها الى تبني سياسات تقشفية، ترتكز على أدوات السياسات المالية والنقدية على الصعيد الداخلي، من خلال الانفاق الحكومي والمعروض النقدي، سعيا منها للمواصلة في جهودها التنموية وضبط التوازنات الداخلية عن طريقتحقيق نتائج ومعدلات مناسبة في كل من حجم الناتج الإجمالي المحلي و التضخم.

أ. إشكالية الدراسة:

ماهي انعكاسات سياسات التقشف المتبعة في الجزائر على الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم على إثر أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014؟

ب. فرضيات الدراسة:

-ساهمت سياسات التقشف في الحفاظ على حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 2010 الى 2019؛

- لم تفلح سياسات التقشف في الحفاظ على معدلات معقولة للتضخم خلال الفترة من 2010 الى 2019؛

ج. اهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى تقديم تعريف لمفهوم سياسات التقشف، وعرض أهم السياسات المتخذة في الجزائرفي ظل أزمة انخفاض اسعار النفط سنة 2014، وتوضيح الانعكاسات الناجمة عن تطبيق هذه السياسات على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي الكلي في الجزائر.

د. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي بمختلف مستوياته في تقديم مفهوم لسياسات التقشف بصفة عامة وتبيان اهم الانعكاسات الناجمة عن اعتماد سياسات التقشف في الجزائر على اثر ازمة انخفاض اسعار النفط سنة 2014 على مؤشرات التوازن الداخلي الكلي، وهذا اعتمادا على بيانات الفترة الممتدة من 2010 الى 2019، والمتعلقة بوضعية كل من الميزانية العامة للدولة، والانفاق العمومي، والكتلة النقدية، والناتج الاجمالي المحلي، ومعدل التضخم، واخيرا معدل البطالة.

هـ. الدراسات السابقة:

- دراسة بن مسعود سعاد بعنوان أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائردراسة تحليليةقياسية(1980-2016) والتي عالجت من خلالها الاشكالية التالية: ما هو أثر تقلبات أسعار النفط في المدى القصير والبعيد على بعض المتغيرات الاقتصادية الداخليةوالخارجية في الجزائر؟وتوصلت الى عدة نتائج أهمها: إن التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد المغلق يتحقق عند توازن السوقين: سوق السلع والخدمات وسوقالنقد، حيث النقطة التي يتقاطع فيها هذين المنحنين تمثل توليفة من سعر الفائدة والدخل للتوازن الداخليفي الاقتصاد، وهذا التوازن قد يتأثر بمتغيرات منها من تأثر على سوق السلع والخدمات مثل الإنفاق العاموالضرائب وغيرها، وأخرى تأثر على سوق النقد المتمثلة في الطلب على النقود والعرض النقود؛

– دراسة هاجر بوليلة ومحمد بن بوزيان، بعنوان "التقشف في وقت الأزمة: حل أم فكرة خطيرة؟ أدلة منالجزائر" خلال الفترة (1990-2016)، حيث بحثت هذه الدراسة في مدى فعالية تدابير التقشف في مواجهة ازمة انخفاض أسعار النفط في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة الى أن النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي يتقلب وفقًا لتغيرات أسعار النفط، وبالتالي فان انخفاض أسعار النفط ادي إلى آثار اقتصادية سلبية كبيرة دفعت بالجزائر الى إعلان سياسة التقشف، وأثبتت هذه الدراسة انه بالنسبة للجزائر ، فإن خفض النفقات الحكومية ليس حلاً للأزمة، بل إنه قد يلحق الضرر بالنظام الاقتصادي على المدى الطويل لأنه يبطئ من وتيرة الاستثمار كما ان خفض الانفاق العمومي او زيادته ليس لها نتائج في المدى القصير نظرا لغياب النجاعة في النفقات العمومية، كذلك فان الرفع من قيمة الضرائب ليس حلا للازمة حيث يؤدي الى تعطيل الإنتاج والاستهلاك وعزوف الاستثمار الاجنبي، بالإضافة الى إن تجميد التوظيف في سوق العمل الجزائري ليس حلاً لدفع الاقتصاد والتخلص من العجز والديون نظرا لان القطاع الحكومي يشكل اكبر مصدر لفرص العمل.

– دراسة بن سبع حمزة بعنوان الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط وصدمات السّياسةالمالية من منظور النّمذجة غير الهيكلية –حالة الاقتصاد الجزائري (1970-2014) التي بحثت فيما مدىتأثير ومساهمة كلٌّ من صدمات أسعار النفط وصدمات السياسة المالية المرافقة لها في تحديد اتجاهاتوسلوك المتغيرات الأساسية للأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر؟ وتوصلت الى ان السياسة المالية في الجزائر قليلة الفعالية في تحفيز النشاط الاقتصادي. إذ نجد أن أغلبالسياسات المالية التوسعية (ذات الطابع الكينزي)، التي انتهجتها الحكومة في أعقاب انتعاش أسعار النفط،من خلال رفع الإنفاق العام، بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني، ومن ثمة دعم او انعاش النموالاقتصادي جاءت مصحوبة بنوع من الآثار اللاكينزية(**Non-Keynesian Effects**)؛ من خلال ظهور نوع من آثار المزاحمة(**Crowding Out Effects**) على طلب القطاع الخاص ؛ فرغم ضخامة الموارداالمالية المخصصة، لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها؛ وهو ما استدعى تحويل هذه المبالغ فقط إلىإنشاء الهياكل القاعدية وزيادة الواردات من السلع، وأدى ى ضُعف أثر المضاعف الحكومي.

– دراسة بن عمرة عبد الرزاق، مقراني عبد العزيز، بعنوان أثر السياسات النقدية والمالية على بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر دراسة تحليليةقياسية خلال الفترة 1990-2018، والتي تبحث في ما مدى تأثير كل من السياسات النقديةوالماليةعلى بعض مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وتوصلت الى أن السياسة النقدية ذات فعالية نسبية في التأثير على النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائرعلى سياسة نقدية توسعية لدعم وتحفيز النمو من خلال تبنيها لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال أغلب فتراتالدراسة. إلا أنها غير فعالة في التأثير على كل من التضخم والبطالة. وهذا راجع إلى الاعتماد على الإصدار النقديمن اجل تغطية العجز في الميزانية دون وجود مقابل للكتلة النقدية وعدم اهتمام السلطات النقدية بسوق الشغل فيالجزائر. أما السياسة المالية فهي غير فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم التنويع في الاقتصاد. وذات فعالية نسبية في التأثير على كل من التضخم والبطالة، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلىسياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها نظرا لارتفاع أسعار المحروقات.

2. مفاهيم عامة حول سياسات التقشفوالتوازن الاقتصادي الداخلي الكلي:

1.2 مفهوم التقشف:

تعريف ومعنى كلمة التقشف في معجم المعاني الجامع –معجم عربي عربي(المعاني، 2021)

التقشف: (مصطلحات)ترك الترفه والتنعم = سلوك طريق الزاهدين في ترك الاستمتاع بملذات الدنيا. (فقهية)

تَقَشَّفَ: (فعل)تقشَّفَ يتقشّف، تقشُّفًا، فهو متقشِّف

تَقَشَّفَ الرَّجُلُ: قَتَّرَ على نَفْسِهِ وَاكْتَفَى بِما هُوَ ضَرورِيٌّ، وَانْصَرَفَ عنِ الْمَلَذَّاتِ والتَّنَعُّمِ

تَقَشَّفَ القَوْمُ: ساءتْ أَحْوالُهُمْ وَضاقَ عَيْشُهُمْ

تَقَشُّف: (اسم)مصدر تقَشَّفَ**دَخَلَتِ البِلادُ في مَرْحَلَةِ التقَشُّفِ:** أَيْ تَرْكُ الإِسْرَافِ والاسْتِهْلاكِ والاكْتِفاءُ بِما هُوَ ضَرُورِيٌّ

والتقشف هو مصطلح يشير في علم الاقتصاد الى السياسة الحكومية الرامية الى خفض الانفاق وغالبا ما يكون ذلك من خلال تقليص الخدمات العامة، ففي كثير من الاحيان تلجأ الحكومات الى الإجراءات التقشفية بهدف خفض العجز في الموازنة، وغالبا ما تترافق خطط التقشف مع زيادة الضرائب(العبيدي، 2016، صفحة 380)

إن التقشف شكل من أشكال التقليص الطوعي التي يتعدل الاقتصاد فيها عبر تخفيض الرواتب والأسعار والإنفاق العام بهدف استرجاع التنافسية، التي تتحقق (فرضيا) بأفضل وجه بتخفيض موازنة الدولة وديونها وحالات العجز فيها .(**Sibeko, 2019, p. 26**)

التقشف مفهوم أثبت انه من الصعب تحديده بشكل رسمي أو قياسه بصورة صحيحة، وعادة ما يشير إلى تعديل مالي كبير إما عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب أو مزيج من الاثنين، ولكن كم يجب أن ينخفض العجز وتحت أي ظروف لكي يتم تصنيفها على أنها تقشف.(سعيدي، 2021، صفحة 204)

ويُعرَّف التقشف بأنه السياسة المالية التي تنفذها الدولة بهدف حل مشاكل الديون والنمو خلال فترة الركود الاقتصادي. في محاولة "لتحقيق التوازن في الميزانية". (**Sibeko, 2019, p. 6**)

وعرف التقشف بانه عبارة عن نهج إصلاحي للحكومة، يتضمن مجموعة من الإجراءات والقرارات الحكومية، المتمثلة بتخفيض الانفاق الحكومي، لمعالجة عجز الموازنة العامة. ومواجهة الأزمات المالية(رداد، 2020، صفحة 65).

2.2 مفهوم سياسات التقشف:

تعرف سياسات التقشف بانها تلك السياسات التي تهدف الى الحد من العجز في موازنة دولة ما، وتشمل تدابير التقشف مزيجا من إجراءات تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب، وبطبيعة الحال تخضع كل دولة لظروف سياسية واجتماعية مختلفة عن الأخرى والتي يجب ان تأتي في اطارها سياسة التقشف أي أن الإجراءات المتخذة تختلف من دولة لأخرى (العبيدي، 2016، صفحة 381)

ويعتبرصندوقالنقدالدوليتفاقمالعجزالماليوعجزميزان المدفوعات،سببينمباشرينلاتساعالمديونية .ومنشأن تركيزجهودالسلطاتالعموميةعلىمحاربةهذهالاختلالاتعبرسياساتتقشفية حازمةمثلخفضالإنفاقالعموميوالضغطعلىالأجوروالأسعار،أنيساعداقتصاداتالدول التي تعانيمنالاختلالاتالاقتصاديةالكلية أنتستعيد عافيتهاوتنافسيتها .كماأنسياساتالتقشفهذه،من شأنهاأنتمكّنالقطاعالخاصمناسترجاعثقتهبالمناخالاقتصادي.فتخفيضالدولةنفقاتها،يعتبر مؤشراًعلىتخليهاعنمزاحمةالقطاعالخاص،فيمايحتاجإليهمنقروض،علىاعتبارأنالدولة اعتاداتاللجوءإلىالسوقالنقديةوالماليةلتمويل سياستهاالماليةالتوسعية .منجهةأخرى،يعتبرتقلص

المديونيةالعموميةمؤشراًعلىانخفاضفيالضغطالضريبيعلىالمدىالمتوسط،مايشجعالمستهلكينوالمنتجينعلىحدسواءعلىالزيادةفيالاستهلاكوالاستثمار، كمايؤثرإيجاباًعلىالدورةالاقتصاديةوعلىتأمينوظائف المرجع (السعدي، 2021، صفحة 73)،

من خلال هذه المفاهيم يمكن تعريف سياسات التقشف على أنها تلك التدابير المؤقتة المتخذة من طرف الحكومة، والمرتكزة على تفعيل أدوات السياستين المالية والنقدية، والتي تهدف الى التحكم في اختلال التوازنات الاقتصادية في البلاد الناجمة عن الازمات او الوقائع الخارجية و/أو الداخلية.

3.2 وجهة نظر المدارس الفكرية في سياسة التقشف:

اختلف المفكرون الاقتصاديون حول فاعلية سياسات التقشف، حيث يرى الكلاسيك أن توسع الدولة في النشاط الاقتصادي يعني إنفاقا عاما أكبر وحكومات متضخمة وتبديداً للموارد وفرض الدولة سلطانها على قطاع الاعمال بما يعطل اليد الخفية، وهو ما يعرف في أدبيات الاقتصاد بأثر المزاحمة أي أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص (مندور، السيد محمد، و عبد العظيم، 2020، صفحة 36).

امانظرية الكينزية فإنهاتركز على السياسة المالية حيث تتيح المجال أمام الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، فتخفيض الانفاق العام يؤدي الى اقتطاع جزء من دورة الدخل، فالإنفاق العام يعد من المكوناتالرئيسة للطلب الكلي وتخفيضه يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم حدوث حالة ركود في الاقتصاد ممايؤدي إلى انخفاض الناتج الكلي(منعم حسين، 2019، صفحة 350).

اما النقديون فيؤكدون على أن للسياسة النقدية دورفاعل في تنشيط الاقتصاد، ويشددون على الغاء دور السياسة المالية، اذ انهم يرون أن تدخل الدولة فيالنشاط الاقتصادي يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، حيث أن التقشف المالي يظهر منجراء اتباع سياسة نقدية متشددة من قبل البنك المركزي والتي تؤثر بشكل غير مباشر على الاقتصاد من خلالالأدوات الكمية للسياسة النقدية (رفع معدل الخصم، زيادة نسبة الاحتياطي الالزامي، بيع السندات للجمهور)وهذه الإجراءات تؤدي الى تقليل عرض النقود مما يؤدي الى تقليل الدخول لدى الأفراد مما يجعلهم يشعرونان ما بحوزتهم من ارصدة نقدية غير كافية لسد احتياجاتهم مما يدفع هم الى تغيير سلوكهم الانفاقي ومن ثميؤدي ذلك إلى تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الناتج الكلي(منعم حسين، 2019، صفحة 350)

كما يتفق الكلاسيك والكينزيون علي فعالية السياسات التقشفية في علاج ظاهرة التضخم، لكن يثور الجدل بينهم حول فعالية السياسة التقشفية النقدية ام المالية، فبالنسبةالكلاسيك التضخم ظاهرة نقدية ناتجة عن زيادة العرض من النقود عن الطلب علي النقود، وبالتالي يجب أن يكون علاج التضخم من خلال سياسة نقدية تقشفية، ويشكك الفكر الكينزي في فعالية السياسة النقدية في علاج التضخم خاصة في ظروف الكساد، لما يترتب علي الكساد من ظهور لمصيدة السيولة، ويري كينز أن التوازن يمكن أن يتحقق بين الطلب الكلي والعرض الكلي مع وجود موارد عاطلة، أي وضع التوازن لايتحقق عنده التوظف الكامل بالضرورة كما كان يعتقد الكلاسيك سابقاً، كما يفترض الفكر الكينزي أن النقود لاتستخدم بدافع المعاملات فقط وانما هناك ثلاثة دوفع للنقود هيالمضاربة والمعاملات والاحتياط (مندور، السيد محمد، و عبد العظيم، 2019، صفحة 179)

4.2 التقشف في الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2019 دوافعه وسياساته:

تعتبر عوائد النفط هي المصدر الأساسي لدخل الجزائر حيث تشكل 98% من صادراتها وتساهم بنحو 60% من دخلها(زلاسي و لخضاري، 2018).ولقد عرفت أسعار نفط سلة الأوبك منذ سنة 2010ارتفاعاشديدافاقكلالتوقعاتمن77,5دولارللبرميلسنة **2010** ليصلمتوسطأسعارالسلةإلى105,45دولارللبرميلسنة **2013** ليشهدالاقتصادالعالمي بوادرأزمةنفطيةجديدة حيث انخفض إلى59,5دولارللبرميلفيديسمبر**2014**،لتواصلالانخفاضفيسنة**2015**بصورةفظيعةحيثوصلمتوسطأسعارسلةالأوبكفيجانفي **2015** إلى44,4 دولارللبرميل لتسجلانخفاضابنسبة60,3 **%**مقارنةبشهرجانفي 2014 (بن مسعود، 2020، صفحة 88).

وفي ظل انكماشالمواردالماليةللبلاد،ومن أجلالحفاظعلىالتوازنالاقتصادي الداخلي وتخفيفأثرانخفاضأسعار المحروقات عليها،وضعتالسلطات العموميةمجموعةمن السياسات أهمها:

1.4.2 في مجال الانفاق الحكومي:

*التقليص من النفقات عن طريق التحكم فيها وترشيد استعمالها وذلك بـ:

أ. تجميد أو تأجيل بعض مشاريع الاستثماراتالعمومية التي لم تنطلق بعد و/أو التي ليس لها أولوية؛

ب. ترشيد النفقات الجارية الحفاظ على الأعباء غير قابلة للتقليص (الرواتب، المنح، التحويلات والمكتسباتالاجتماعية...ومراجعة، إلى أدنى حد، طبيعة النفقات الأخرى المرتبطة بوسائل التسيير وذلك مع الحفاظ على نوعيةالخدمة العمومية؛

ج. إحداث آلية تسمح بتسوية الميزانية عن طريق تجميد أوإلغاء الاعتمادات الموجهة لتغطية النفقات، بمراسيم وبناء على تقرير الوزير المكلف بالمالية في حالة خلل التوازنات العامة؛(القانون رقم 16-14.، 2016)

د.تجميد استعمال الرصيد الإيجابي لحسابات التخصيص الخاص بما فيها الحسابات المخصصة لتنفيذ برامج التجهيز العمومي ولنفقات رأس المال الا بترخيص من الوزير الأول بعد مراعاة قدرات تمويل الخزينة العمومية، والأولويات المحددة من الحكومة؛(المرسوم التنفيذي 18-42، 2018)

هـ. التقليص منإمكانيات خلق وتجديد واستعمال المناصب المالية في التوظيف والترقية في قطاع الوظيف العمومي منذ سنة 2015(تعليمة وزارية مشتركة رقم 01 ، 2015)؛

و. إقفال حسابات برامج عند تاريخ 2016/12/31، وفقا لأحكام المادة 119 من قانون المالية لسنة 2017، إن إقفال هذه الحسابات أفرز عن رصيد إيجابي مقدر ب 2.810.482.823.926,80 دج، وهو ما ساهم في تخفيض رصيد الحسابات ذات نفس الطبيعة (مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 145)؛

ز. تراجع تدريجي للتخصيصات من ميزانية التسيير لتمويل الحسابات الخاصة والتي انخفضت الى 55,146مليار دج مقابل 219,384 مليار دج سنة 2015 (مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 151)؛

* التوسع في النفقات الاستثمارية والأجور، وذلك من خلال:

أ. الالتزام بتسوية مخلفات الأجور والرواتب للموظفين من جراء تحيين النصوص المتعلقة بالمنح والتعويضات وإعادة التصنيف بالإضافة الى الرفع من مبلغ الاجر الوطني الأدنى المضمون خلال سنوات 2010 و2012 و2015؛

ب. المواصلة في النهج التنموي عن طريق إقرار برامج في ميزانية التجهيز العمومي (برنامج توطيد النمو 2010-2014 وعمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز ابتداء من 2017)؛

ج. بالنسبة للتخصيصات من ميزانية التجهيز لحسابات التخصيص الخاص خارج حسابات البرامج، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 15,10% (51,214 مليار دج) سنة 2016، مسَّ بالخصوص الحسابات: ح/001/302.062 "تخفيض نسبة الفائدة عن الاستثمارات البرنامج الخاص للجنوب" ، ح/ 302.050 " الصندوق الوطني للسكن"، ح/ 302.110 "صندوق المساعدة لحيازة الملكية، كراء/بيع"، ح/ 302.137 "الصندوق الوطني لدعم الاستثمار للكهربة والتوزيع العمومي للغاز"، ح/ 302.139 السطر 03 " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 151)؛

2.4.2 في المجال الضريبي:

بهدف المساهمة في رفع الإيرادات قامت الدولة في المجال الضريبي بما يلي(**تريعة، 2019، صفحة 129**):

أ.رفع الرسم على القيمة المضافة من 17% الى 19% بالنسبة للمعدل العادي ومن 7% الى 9% للمعدل المخفض؛

ب. رسم الرسم الطابع على جواز السفر خاصة جواز السفر البيومتري؛

ج. رفع الرسم الداخلي على استهلاك بعض المنتجات كالفواكه ووسائل النقل...الخ؛

د. زيادة الرسم على استهلاك المواد الطاقوية (الكهرباء، الغاز، الوقود)؛

إضافة الى:

هـ. منح امتيازات ضريبية من طرف الدولة بقصد تشجيع الأنشطة والمناطق والمؤسسات أو الفئات الاجتماعية، في إطار ما يعرف بالنفقات الجبائية وذلك عن طريق الإعفاء الطوعي لجزء من عائدات الضرائب" الهدف من هذه المزايا هو تشجيع صنف من الخاضعين للضريبة، نوع من المنتوجات أو الخدمات، نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو جهات جغرافية". وبهذا الخصوص، بلغ مجموع النفقات الجبائية الممنوحة سنة 2016 مبلغ قدره 886,325 مليار دج، منها 390,304 مليار دج تتعلق بالإعفاءات الجبائية المرتبطة بالأنظمة التحفيزية في إطار الاستثمار (**ANDI**) والتوظيف (**ANSEJ**، **CNAC**، **ANGEM**).(مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 46)؛

و. إنشاءجملةمنالتدابيربهدفتبسيطدفعالديونالجبائيةلصالحالمكلفينالمدينين،منهاجداولالدفع بالتقسيط،إعادةجدولةالديونطبقاًلأحكاممادة **51**منقانونالماليةلسنة **2015** والتخفيضالمشروط وقد بلغعددالطلباتالمسجلةخلالسنة**2016** ، **858** طلباتمفحص **736** طلبا أسفرتعنمنحتخفيضاتبلغمجموعها **776,672** مليوندج،وقدسمحالتخفيضالمشروطالمقبولبتحصيلمبلغ **4,333** مليارد ج (مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 40)؛

3.4.2 في المجال النقدي:

اصدرت الخزينة العمومية سنة 2016 سندات القرض الذي عنوانه القرض الوطني للنمو الاقتصادي في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها لمدة 03 أو 05 سنوات بنسبة فائدة **05%** و05.75%تدفع سنويا على التوالي بقيمة 50.000 دج لكل واحد،معفاة من الضرائب، وتكون قابلة للتداول الحر،طبقا للقرار الصادر عن وزارة المالية المؤرخ في 28 مارس سنة 2016 الذي يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي.

5.2 مفهوم التوازن الاقتصادي الداخلي الكلي:

يتمثل التوازن الاقتصادي الداخلي الكلي(دراوسي، صفحة 143)في التساوي بين الطلب الكلي عليالسلع والخدمات وبين العرض الكلي لهذه السلع والخدمات وبمعنىآخرتحقق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي نفس الوقت (سوق السلع والخدمات،سوق النقود، سوق الأوراق المالية)، أما الخطورة الناتجة عن عدم تحققالتوازن تتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار (التضخم)إن اختلال التوازن الداخلي يعد من الجوانب العامة في تحليلوتشخيص الاختلالاتالاقتصادية، ومن ثم توجيه السياسات الاقتصاديةالمالية، النقدية.... الخ، إلى ما يحقق التوازن الاقتصادي عند مستوىالتوظيف الكامل، ويتطلب ذلك بداية تحديد مجموعة من العوامل التيتتفاعل معا في تشكيل وظهور حالة عدم التوازن الاقتصادي الداخلي وهذهالعوامل هي:

- فجوة الاستهلاك –الإنتاج
- فجوة الادخار–الاستثمار
- توازن الموازنة العامة
- التوازن النقدي

ووفقا للتحليل الكينزي للتوازن في ظل سوق مغلق وفي الأجل القصير والمتوسط فان نموذج **AD–AS**قد يكون الأنسب لتفسير التوازن الاقتصادي الداخلي الكلي حيث يرتكز على المعادلتين التاليتين(السلطان، 2018، صفحة 176):

$$Y = Y(\frac{M}{P}, G, T) \qquad (\text{دالة الطلب الكلي } AD)$$

$$Y = \bar{Y} + \alpha(P - P^e) \quad \alpha > 0 \qquad (\text{دالة العرض الكلي } AS)$$

وستكون المتغيرات الداخلية في النموذج الدخل Yوالمستوى العام للأسعار P، بينما ستكون متغيراته الخارجية أدوات السياسات الاقتصادية، وهي الانفاق الحكومي G، والايرادات الضريبية T، وكمية النقود M، بالإضافة الى توقعات العمال للمستوى العام للأسعارP^e، والاستهلاك المستقلC_0.

الشكل 1: منحنى يبين توازن العرض الكلي والطلب الكلي وفق نموذج AD-AS الكينزي:

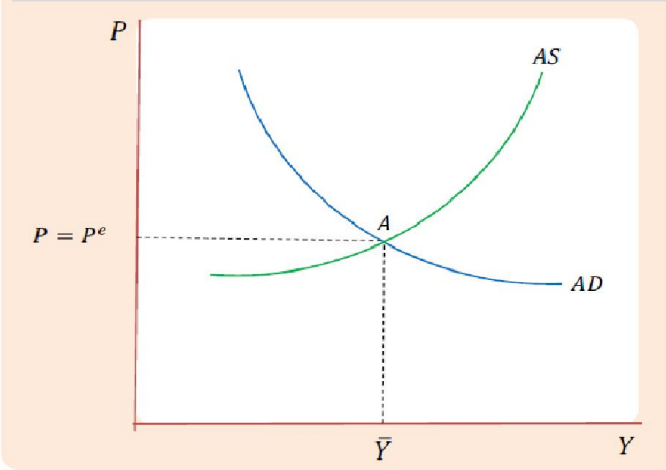

المصدر: عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، كرسيالشيخمحمدالفوزانلتوقعاتالاقتصاد الكلي السعودي، جامعة الامام، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى محدثة 2018، ص 176.

يتحقق توازن نموذج **AD–AS** الكينزي عند نقطة تقاطع منحنيي العرض والطلب الكليين، حيث تكون كل من سوق السلع والخدمات النهائية وسوق النقود الحقيقة وسوق العمل في حالة توازن. وفي حال افترضنا ان هذا التوازن متحقق عند مستوى التوظيف الكامل $\overline{Y}$، فإن توقعات العمال للمستوى العام للأسعار ستكون مطابقة لمستواه الفعلي أيضا.($P=P_e$) كما يوضحه الشكل1.(السلطان، 2018، صفحة 176)

3. تحليل مؤشرات التوازنات الداخلية في الجزائر للفترة من 2010 الى 2019:

سنعتمد في تحليلنا لوضعية التوازن الداخلي الكلي على بعض مؤشرات النموذج الكينزي للتوازن الداخلي الكلي-AD AS المشار اليه سابقا، وتتمثل في الدخل Y(معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي GDP) والمستوى العام للأسعار P، والانفاق الحكوميG وكمية النقود Mومعدل البطالة.

الناتج المحلي الإجماليGross Domestic Productأو GDPاختصارا،هو أهم وأوسع مقياس لحجم النشاط في الاقتصاد. يُعرَّف الناتج المحلي الإجمالي على أنهإجماليقيمةالسلعوالخدماتالمنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة (ثلاثةأشهرأوسنة). يعكس هذا المؤشرالحالةالاقتصاديةللدولة. فزيادة الإنتاجتعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذهالدولةعلىتوفيرالمزيدمن فرص العمل، وبالتالي زيادة دخل الأفرادالذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي الى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح.(مجدي، 2021، صفحة 07)

الناتج المحليالإجمالي الحقيقيReal GDPيشير الى اجمالي ما يشتريه المجتمع من سلع، وخدمات منتجة محليا خلال فترة زمنية معينة بناءاعلى سعر مرجعي يتم احتسابه وفقا لسنة مرجعية يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات، حيث يتم تثبيت الأسعار لسنة مرجعية يتم الاتفاق عليها لاحتساب الناتج الحقيقي لدولة ما، وتسمى بسنة الأساس(مجدي، 2021، صفحة 14)

يُعرف التضخم أنهارتفاعمستمرفيالمستوىالعاملأسعارالسلعوالخدمات التي تهمشريحة واسعة من المواطنين. على المستوىالجزئي،يؤثرهذاالارتفاععلىالقوةالشرائيةللمواطنين ويضعف من قدرتهمالمادية على تلبيةاحتياجاتهم المعيشية. على المستوىالكلي، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على مستوياتالاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملةالمحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي (الشيخ طه، 2021).

1.3 الصدمات النفطية وانعكاسها على التوازنات الداخلية للبلاد خلال الفترة من سنة 2010 الى سنة 2019:

يمكننا تبين انعكاسات أزمة انخفاض اسعار النفط على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي للجزائر من خلال تحليل الشكل الموالي الذي يمثل وضعية كل من معدلات النمو لكل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**realGDP**والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات**GDP OH**، ومعدل التضخم للفترة من 2010 الى 2019

الشكل 02:معدلات النمو لـreal GDP والناتج الداخلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2010 الى 2019.

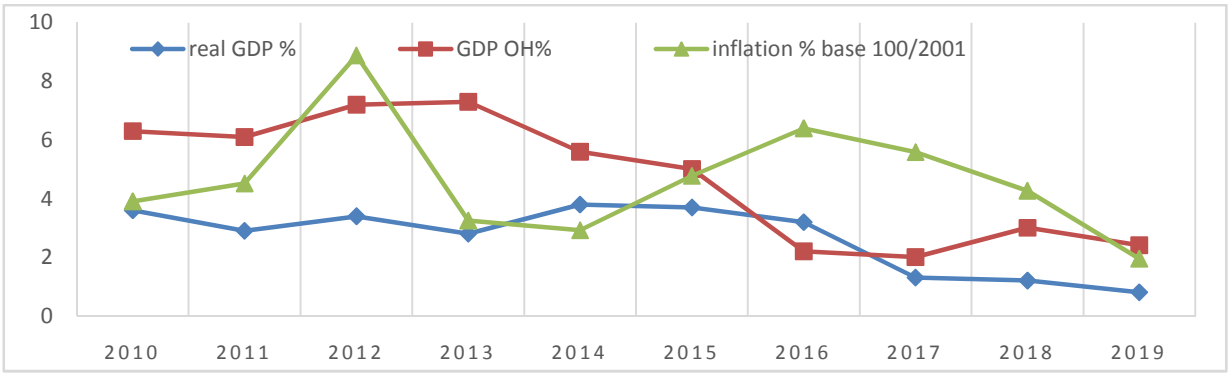

المصدر: من أنجاز الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من وزارة المالية الوحدة %

(Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019)

http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

من خلال (الشكل 2)أعلاه نلاحظ الانعكاسات الواضحة للصدمة النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 والتي أدت الى انخفاض معدل **real GDP**مع ارتفاع في معدل التضخم لنفس الفترات، يرافقها انخفاض في كل من معدل نمو **GDP OH**مما يدل على استجابة هذه المؤشرات لهذه الصدمة، الأمر الذي يستدعي التدخل الحكومي لتدارك الوضع من خلال تفعيل أدوات السياسات المالية والنقدية.

2.3 مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي الكلي في ظل سياسات التقشف في الجزائر للفترة من 2010 الى 2019:

1.2.3الميزانية العامة: تتضمن الميزانية العامة بيان الانفاق الحكومي والايرادات العمومية والعجز الموازناتي

الشكل 03:وضعية الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2010 الى 2019

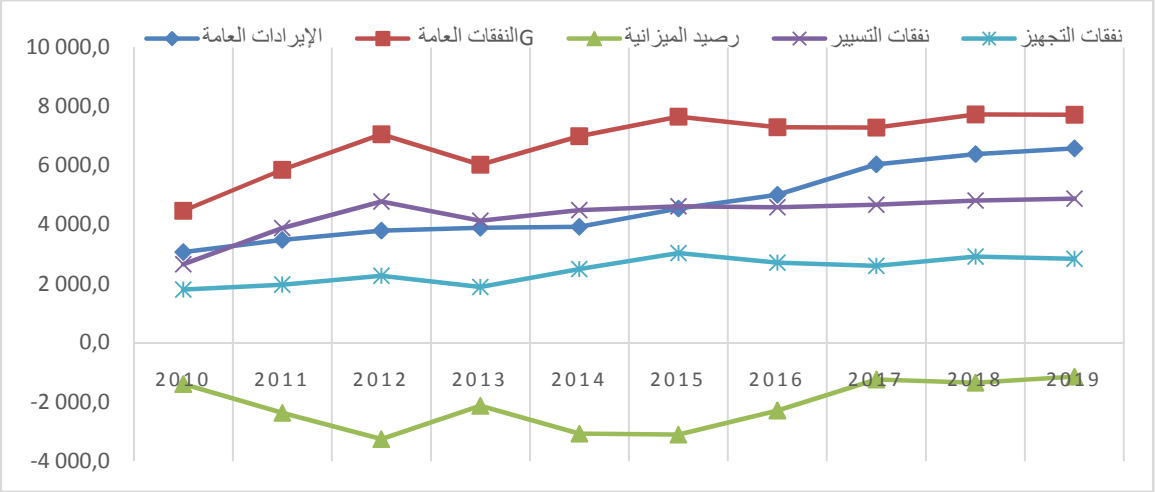

المصدر: من أنجاز الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من وزارة المالية الوحدة 10^9دج

(Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019)
http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

يظهر (الشكل03) أعلاه انه: بالنسبة للنفقات العمومية المنفذة فعليا: لقد شهدت السنوات من 2010 الى 2012 ارتفاعا كبيرا في الانفاق الحكومي ليبلغ قيمة 7058.2 مليار دج سنة 2012 يرتبط هذا الارتفاع بالدرجة الأولى بارتفاع نفقات التسيير الناجم عن الرفع من الأجور للموظفين التابعين لقطاع الوظيف العمومي على إثر تغيير نظام الأجور[1] والرفع من قيمة الاجر الوطني الأدنى المضمون (12000دج سنة 2007، 15000دج سنة 2010، 18000دج سنة 2012، 20000دج سنة2020) [2]

وفي اطار نفقات التجهيز و استكمالا للجهود المبذولة من طرف الدولة فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الشاملة، فقد تم اعتماد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة 2010-2014، مكملا للبرامج السابقة، ويعكس عزم الحكومة على مواصلة ديناميكية الاعمار الوطني وذلك من خلال المبلغ المعتبر المخصص له والمقدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار(علام، 2014، صفحة 53)

[1] تم تغيير الشبكة الاستدلالية لنظام الاجور طبقا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 07-304 ممضي في 29 سبتمبر 2007 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، الجريدة الرسمية عدد 61 مؤرخة في 30 سبتمبر 2007، الصفحة 8، وعلى إثره تم تعديل جميع النصوص المتعلقة بالمنح والتعويضات عبر مرحلة من السنوات دامت الى غاية سنة 2014، حيث تم الالتزام بمخلفات هذه المنح عبر هذه الفترة

[2] للاستزادة يمكن العودة الى النصوص التالية: مرسوم تنفيذي رقم 15-59 ممضي في 08 فبراير 2015 يحدد العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون. الجريدة الرسمية عدد 8 مؤرخة في 15 فبراير 2015، الصفحة 11، كما يمكن العودة الى المراسيم التالية لمتابعة تطوراته منذ سنة 2006، مرسوم رئاسي رقم 06-395 ممضي في 12 نوفمبر 2006، مرسوم رئاسي رقم 09-416 ممضي في 16 ديسمبر 2009، مرسوم رئاسي رقم 11-407 ممضي في 29 نوفمبر 2011، مرسوم رئاسي رقم 21-137 ممضي في 07 أبريل 2021.

وإبتداءا من سنة 2016 عرفت النفقات العمومية المنفذة فعليا انخفاضا ب 358.8 مليار دج عن سنة 2015، يعكس تجاوبا مع سياسات التقشف المرتكزة على ترشيد النفقات بالدرجة الأولى.

***بالنسبة للإيرادات العمومية المنفذة فعليا:** الملاحظ بصفة عامة أنه ورغم ماعرفه العالم من تذبذب لأسعار النفط خلال الفترة 2010 الى 2019 الا أن منحنى الايرادات العمومية يعكس تزايدا مستمرا خلال كل الفترة وبوتيرة منخفضة خلال الفترة 2010 الى 2014 ومتزايدة منذ سنة 2015 على اثر الاجراءات المتبعة في المجال الضريبي.

الشكل 4:أرصدة الخزينة العمومية وصندوق ضبط الإيرادات بعد الاقتطاعاتومقدار الدين العمومي الداخلي في الجزائرخلال الفترة 2010-2019

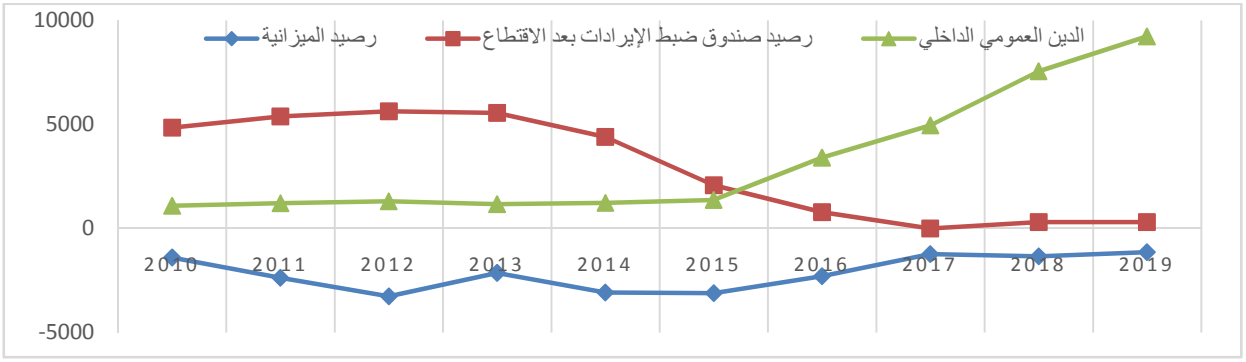

المصدر: من أنجاز الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من وزارة المالية الوحدة 10^9دج

(Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019)
http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

بالنسبة لرصيد الميزانية: فقد سجل عجزا خلال كل المرحلة 2010 الى 2019 حيث بلغ عجز الميزانية 1392,3- مليار دج إبتداءا من سنة 2010 ليصل الى أكبر من -3000 مليار دج في السنوات 2012 و2014 و2015 ليعود الى الاستقرار تحت مبلغ -1350 مليار دج منذ سنة 2017 حيث واصلت الحكومة في اقرارها للعجز الموازناتي بهدف الحفاظ على أهدافها التنموية خلال كل الفترة وذلك بالاعتماد على تسوية عجز الميزانية باستعمال الموارد المتاحة في صندوق ضبط الايرادات والمتأتية من جراء فارق الايرادات للسنوات التي تعرف ارتفاعا في اسعار النفط. حيث وصل رصيد الصندوق من 4842,8 مليار دج سنة 2010 الى 5633,8 مليار دج سنة 2013 لتبدأ في الانخفاض بشدة لتصل الى 0 دج سنة 2017.

في حين أن إجراء إغلاق 06 حسابات تخصيص خاص سنة 2016 وترحيل ارصدتها التي قدرت ب**2.810** مليار دجالى حسابات الخزينة ساهمفي تخفيضرصيدالحساباتذاتنفسالطبيعة.

سنة 2016 وفي ظل إطلاق القرض المستندي للنمو الاقتصادي سجلت بداية ارتفاع في حجم الدين العمومي حيث بلغ 3407,3 مليار دج ثم استمر في الارتفاع ليصل الى 9225,4 مليار دج سنة 2018 بعد أن كان 1380,80 مليار دج سنة 2015 وهي القيمة التي لم يتجاوزها منذ سنة 2010 حيث كان في وضعية شبه ثبات.

2.2.3 الكتلة النقدية M2:

الشكل 5: حجم الكتلة النقدية M2 في الجزائرخلال الفترة 2010–2018

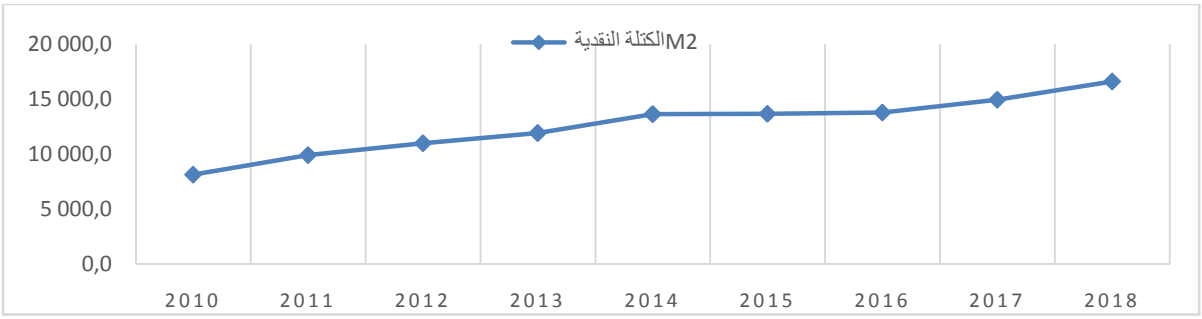

المصدر: من أنجاز الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من وزارة المالية الوحدة 10^9دج

(Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019)
http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

نعتمد في قراءتنا لحجم الكتلة النقدية في الجزائر على المؤشر **M2** (حيث **M2** يساوي النقود +أشباه النقود حسب مصدر الاحصائيات) باعتباره أداة من أدوات السياسة النقدية، حيث وحسب (الشكل 05) عرف حجم الكتلة النقدية منذ سنة 2010 ازديادا بشكل كبير من 8162,7 مليار دج ليصل الى 16636,7مليار دج سنة 2018 أي ما يفوق الضعف.

الا ان الفترة من سنة 2014 الى سنة 2016 شهدت شبه ثبات في الكتلة النقدية أدى الى الرفع من معدل دوران النقود بزيادة قدرها 5,7% ليصل الى 32,5% في سنة 2016.

ولقد رافق هذا التطور في حجم الكتلة النقدية شبه ثبات في معدل دوران النقود (الشكل 6)خلال الفترة 2010–2014 التي لم يتجاوز فيها معدل 26,8%وإبتداءا من سنة 2015 اخذ في الارتفاع ليبلغ اقصى حد له بمعدل 32,5% سنة 2016 أي بزيادة قاربت 6%ليعود لينخفض الى 29,6% سنة 2018

الشكل 6: معدل دوران النقود في الجزائرخلال الفترة 2010–2018

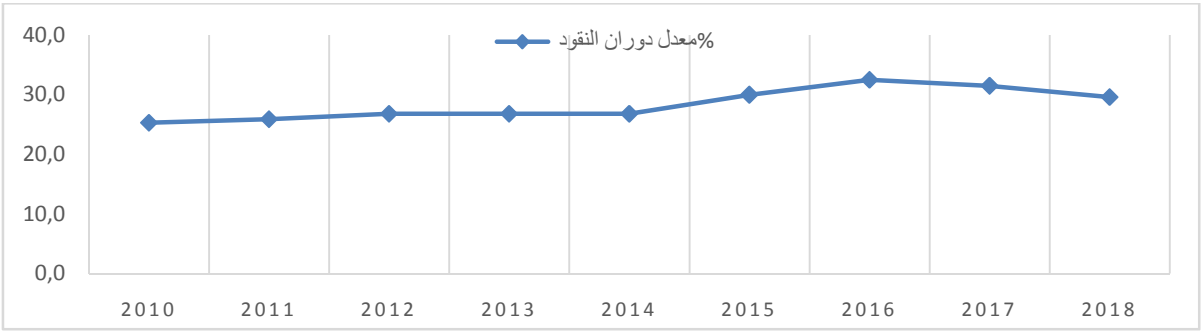

المصدر: من أنجاز الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من وزارة المالية الوحدة %

(Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019)
http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

3.2.3 معدل البطالة:

الشكل 7: معدل البطالة في الجزائرخلال الفترة 2010–2018

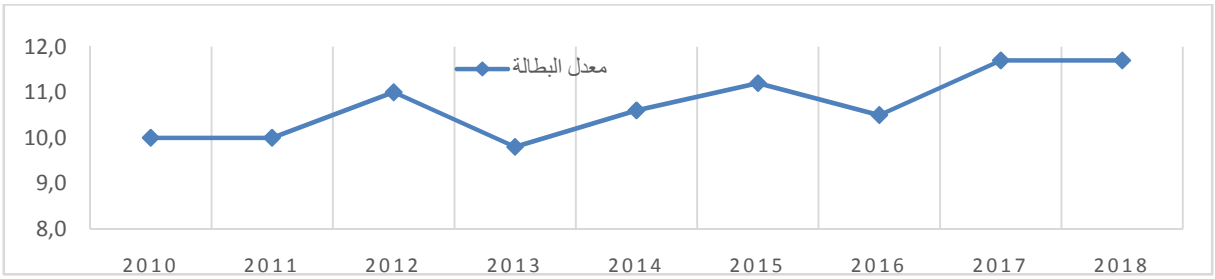

المصدر: من أنجاز الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من وزارة المالية الوحدة %

(Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019)
http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

يبدي منحنى معدل البطالة تذبذبا في القيم بين معدل 9.8 كأدنى حد سنة 2013 ومعدل 11.7 كأعلى حد سنتي 2017 و2018، الناتج عن دخول حيز التنفيذ في سنة 2016 لقرار تجميد التوظيف في القطاع العمومي المتخذ منتصف سنة 2015.

4.2.3 معدل التضخم:

الشكل 8: منحنى يبين معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010–2020

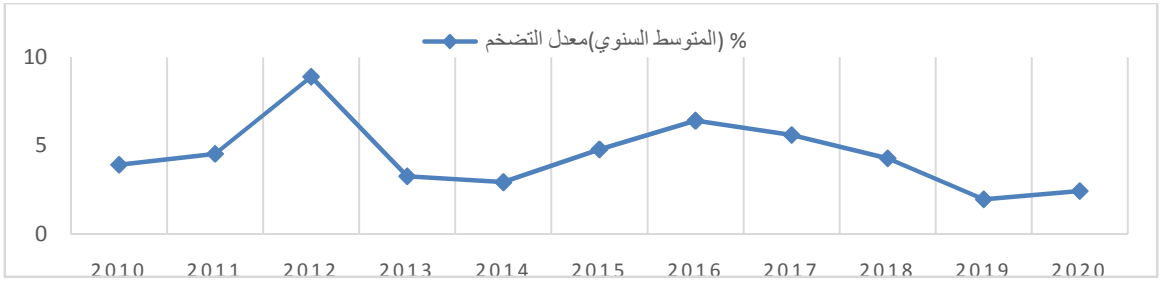

المصدر: من أنجاز الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من وزارة المالية الوحدة %

(Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019)
http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

في سنة 2012 سجل مؤشر أسعار المستهلك رقما قياسيا عند 8.89% مقابل 4.52% في عام 2011، أي زيادة ملحوظة قدرها 4.37 نقطة مئوية. تعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة بنسبة 12.2% في المنتجات الغذائية، مع 21.4% للمنتجات الزراعية الطازجة و4.7% للمنتجات الغذائية الصناعية. وسجلت السلع والخدمات المصنعة أيضًا اختلافات تصاعدية بنسبة 6,6% وأكثر من 5% خلال عام 2012، وفي سنة 2013 سجل تباطؤًا ملحوظًا قدره 5.64 نقطة مئوية،ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع التضخم في أسعار المنتجات الغذائية، حيث انخفض متوسط التباين في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 12.22% في نهاية ديسمبر 2012 إلى 3,18% في نهاية ديسمبر 2013، أي انخفاض كبير بمقدار حوالي 9.04 نقطة مئوية.

ولقد شهدت معدلات التضخم عودة للارتفاع في سنتي 2015 و2016 بفارق في المعدل يقدر ب 3,48%زيادة عن سنة 2014 التي بلغ فيها معدل التضخم مستويات مقبولة بنسبة 2,92%. بلغ معدل التضخم باستثناء المنتجات الغذائية + 9,11% في عام 2016 مقابل + 4,85٪ في عام 2015، مما يدل على التسارع الكبير في الأسعار الذي أثر على المنتجات والخدمات المصنعة

خلال عام 2016(**Ministère des Finances, 2016**). وإبتداءا من سنة 2017 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض تدريجيا لتصل الى نسبة 1,95**%** سنة 2019.

3.3 تحليل العلاقة بين مؤشرات التوازن الداخلي الكلي في الجزائر للفترة من 2010 الى 2019

الشكل 9: تطورات بعض مؤشرات التوازن الداخلي (**GDP*P*M2*G**)

للجزائر خلال الفترة 2010–2019.

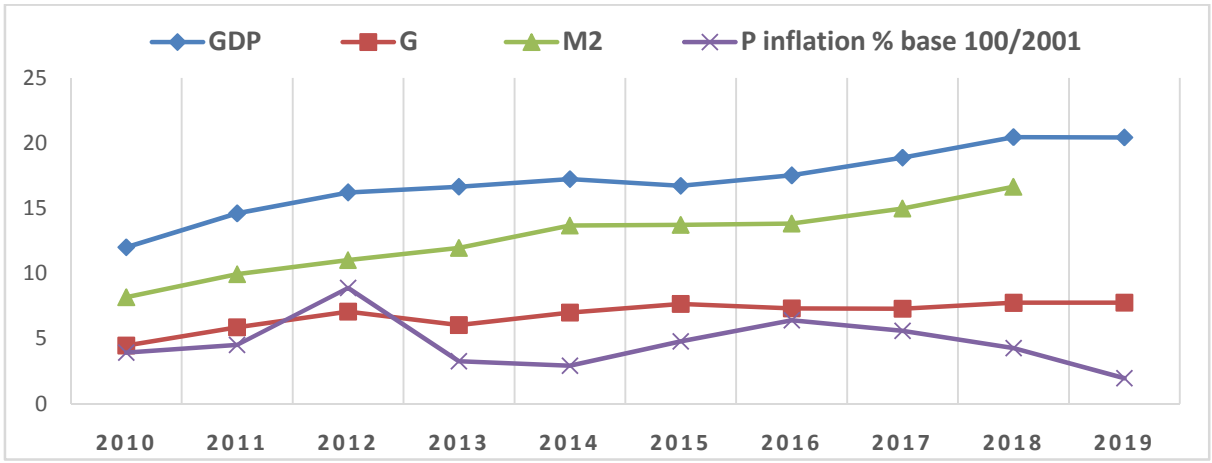

المصدر: من أنجاز الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات من وزارة المالية الوحدة (10^{12}، **%**)

(Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019)
http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

ان التوسع في الانفاق الحكومي المرفوق بالزيادة في حجم الكتلة النقدية، منذ سنة 2010 عن طريق الرفع في كتلة الأجور والتكفل بمخلفاتها بأثر رجعي منذ سنة 2008، ساهم في تحفيز الطلب الكلي، كما أن إقرار برنامج توطيد النمو بداية من سنة 2010 الى سنة 2014، ساهم في تعزيز القدرات الإنتاجية عن طريق ما يعرف بأثر المضاعف هذه الاستثمارات العمومية من شأنها أن تؤدي الى تطوير القطاعات الإنتاجية مثل البناء والاشغال العمومية، وهو ما من شأنه أن يعمل على تخفيض نسب البطالة وهو ما أدى الى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 11,99 ألف مليار دج سنة 2010 الى 17,23 ألف مليار دج سنة 2014

وفي سنة 2015 واصلت الحكومة التمسك بهذا النهج التحفيزي للاستثمار من خلال الحفاظ –رغم الانخفاض الطفيف–على حجم الانفاق العمومي في ظل تدهور المسجل في إيراداتها من الجباية البترولية على إثر صدمة ازمة انخفاض أسعار النفط في سنة 2014. وهذا ما كان له أثر إيجابي في إنعاش الاقتصاد وبالتالي إعادة رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد أن سجل انخفاضا بفارق – 5,15 ألف مليار دج عن سنة 2014 ليصل الى17,51ألف مليار دج سنة2016 ثم الى 20,45 ألف مليار دج سنة 2018 في ظل تحسن أسعار النفطأدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية، وهي استرجاع السيولة للستة أشهر بمعدل تسعيرة قدره 1,5 % يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتصاص أكثر للسيولة المستقرة للمصارف، ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية، تم امتصاص فائض السيولة بطريقة فعلية (1350 مليار دج), في ظرف يتميز بلجوء أقل للمصارف لتسهيل الودائع لمدة **24**ساعة (98.163 مليار دج في نهاية جوان 2013 مقابل 08.838 مليار دج في نهاية

ديسمبر 2012) من جهة أخرى وفي إطار الاحتياطات الاجبارية، رفعت المصارف موجوداتها في الحسابات لدى بنك الجزائر. علاوة على ذلك، استأنفت القروض والإقتراضات البينية للمصارف في شهري ماي وجوان 2013 في السوق النقدية ما بين المصارف بمعدلات فائدة مكونة في هذه السوق تقارب 2%(لكصاسي، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، 2013، الصفحات 10-11). وهو ما ساهم بشكل فعلي في استقرار معدل التضخم عند 2,92% في سنة 2014.

لا تبدو حدة الارتفاع في التضخم لسنتي 2015 و2016 رغم تراجع وتيرته في 2017 أنها راجعة الى المحددات الكلاسيكية للتضخم (أي تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد...)، ولم تكن الزيادات في الأسعار لاسيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، والتي جرت التضخم، متناسبة مع تغيرات هذه المحددات. بالتالي، تترجم هذه الوضعية ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من أسواق السلع والخدمات، والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة (لوكال، 2018، صفحة 21).

جديربالذكرأنتراجعمعدلاتالتضخمأوتحركهافيأطرمقبولةيساعد البنكالمركزيعلتبنيسياسةنقديةتوسعيةبمايمكنهمنزيادةمستويات المعروضالنقديلحفزالنشاطالاقتصاديدونإحداثضغوط تضخمية فالسياسةالنقديةالتوسعيةالمفاجئةوالمتخذةمنقِبلالسلطاتالنقدية،والتي تهدفإلىزيادةمستوىالناتجالمحلي الإجمالي،وتخفيضمعدلالبطالة،تؤديإلىتحققالهدفإذاالميتوقعالأفرادحدوثزيادةمفاجئةفيعرض النقوددونزيادةموازيةفيمستوياتالناتج (ادريس، 2021، صفحة 16)

4 خاتمة:

انطلاقا من تعريف سياسات التقشف على أنها تلك التدابير المؤقتة المتخذة من طرف الحكومة، والمرتكزة على تفعيل أدوات السياستين المالية والنقدية، والتي تهدف الى التحكم في اختلال التوازنات الاقتصادية في البلاد الناجمة عن الازمات أو الوقائع الخارجية و/أو الداخلية، ووفقا للتحليل الكينزي للتوازنات الداخلية المبني على التوازن في كل من سوق السلع والخدمات النهائية وسوق النقود الحقيقة وسوق العمل.

وعلى إثر أزمة انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 التي أدت الى شح الإيرادات المتأتية من هذا المورد في الجزائر –شأنها في ذلك شأن الدول ذات الاقتصاديات الريعية–وبالتالي أثرت سلبا على امكانيات تمويل نشاطات الدولة وحدت من مساعيها التنموية، وأثرت سلبا على المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية حيث انخفضت معدلات النمو، وارتفعت معدلات التضخم.

الأمر الذي دفعها الى التدخل بتفعيل أدوات السياستين المالية والنقدية عن طريق التحكم في الانفاق الحكومي وترشيد النفقات العمومية، والرفع من معدلات الضرائب بالإضافة الى تقديم تحفيزات وإعفاءات وتسهيلات ضريبية، والتحكم في المعروض النقدي والاحتياطي الاجباري، ومعدلات الفائدة، واستغلال رصيد صندوق ضبط الايرادات.

وبناء على تحليلنا لوضعية المؤشرات الخاصة بالتوازن الداخلي توصلنا الى النتائج التالية:

- ساهمت سياسات التقشف القائمة على تفعيل أدوات السياستين المالية والنقدية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2019، في عدم تدهور حجم الناتج الإجمالي المحلي رغم الانخفاض الطفيف المسجل، وبالتالي الحفاظ على التوازن الاقتصادي الداخلي

الكلي بتصحيح الاختلالات فيه الناجمة عن صدمة أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 وتبعاتها. بالتالي يمكننا القول أنها انعكست إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.

- أثبتت سياسات التقشف (لاسيما السياسات في المجال النقدي) نجاعتها في تصحيح الاختلال في التوازن الاقتصادي الداخلي من جراء الارتفاع القياسي في معدل التضخم الذي شهدته سنة 2012، والتي نجحت في العودة به الى معدلاته المعقولة في ظرف وجيز، إلا أنها ساهمت بشكل طفيف في التحكم بمعدلات التضخم خلال الفترة 2014 الى 2016، نظرا للأسباب غير الكلاسيكية لظاهرة التضخم (كالمضاربة والهيمنة...)

الاقتراحات:

- ضرورة التوجه نحو تنويع الاقتصاد ومصادر الإيرادات بعيدا عن قطاع المحروقات، بتطوير قطاعات الإنتاج الأخرى، لاسيما ما تعلق منها بقطاعي الزراعة والصناعة (ثقيلة وخفيفة)، بالنظر لما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية، وكذلك الفرصة السوقية المتاحة داخليا وخارجيا (الدول الافريقية). وهو الأمر الذي يمنحها مناعة ضد أزمات انخفاض أسعار النفط؛
- اتخاذ إجراءات فعالة للقضاء على الغش والتهرب الضريبيين؛
- القضاء على مظاهر المضاربة والهيمنة والاحتكار في الأسواق والتي تتسبب أحيانا في احداث اختلالات في أسواق السلع والخدمات وبالتالي تؤدي الى ارتفاع لمعدلات التضخم للسلع رغم انخفاض أسعارها عالميا؛
- الرفع من الأجور وهو ما من شأنه تحسين القدرة الشرائية، وتحفيز الطلب العمومي، وبالتالي تحسين العائد من الاستثمار والرفع في الأرباح وفي جاذبية السوق للاستثمار؛
- تخلي القطاع العام عن بعض مهامه لصالح القطاع الخاص عن طريق تفويض تسيير بعض المرافق العمومية للخواص مما يساهم في تخفيض العبء الميزانياتي لتسييرها؛

5. قائمة المراجع:

- ***المؤلفات:***

-عبدالرحمنمحمدالسلطان، النظريةالاقتصاديةالكلية، كرسي الشيخ محمد الفوزان لتوقعات الاقتصاد الكلي السعودي، (SMFChire)، جامعة الامام، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى محدثة، سنة 2018؛

-رانيا الشيخ طه، التضخم اسبابه آثاره وسبل معالجته،ابوظبي دولة الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي (2021)؛

-محمد ادريس،*السياسة النقدية*،ابوظبي دولة الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي (2021)؛

-نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، ابوظبي دولة الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي (2021)؛

- ***الأطروحات:***

-سعاد بن مسعود، أثرالصدماتالنفطيةعلىالتوازناتالداخليةوالخارجيةفيالجزائردراسةتحليليةقياسية 1980-2016، كليةالعلومالاقتصاديةوالعلومالتجاريةوعلومالتسيير، جامعةزيانعاشورالجلفة، الجزائر، 2020/2019؛

- ***المقالات:***

- أحمد فؤاد مندور، الطاهرة السيد محمد، و محمد عبد العظيم، أثر سياسات التقشف التوسعي علي البطالة والتضخم: حالة مصر،*مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*،المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019؛

-أحمد مندور، الطاهرة السيد محمد، و محمد عبد العظيم، فاعلية سياسة التقشف التوسعي في البرازيل خلال الفترة (1980-2017). *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد* 22، العدد (01)، سنة2020؛

-بتول حسن رداد، انعكاسات سياسة التقشف على الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة العراق دراسة حالة. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12، العدد (37)، سبتمبر 2020؛

-حنان تريعة، تقييم تدابير الخروج من الأزمة النفطية الراهنة في الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 03 العدد (02)، ديسمبر 2019؛

-دراوسي مسعود، مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10 العدد(01).

-زهرة خضير عباس العبيدي، سياسة التقشف تجربة (مصر واليونان) وسبل تطبيقها في العراق، المجلة السياسية والدولية،سنة 2016؛

-سامر زلاسي، حليمة لخضاري، اثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات ودعم سياسة التقشف دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر 2008 -2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد (04)،جوان 2018؛

-عبد الجبار مختاري، تسيير ميزانية الدولة في ظل سياسة التقشف دراسة حالة ميزانية الجزائر 2009-2021، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 2 العدد (15)، سنة 2019؛

-عثمان علام، تفعيل دور الدولة الإنمائي من خلال تعزيز برامج الاستثمار العام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001 -2014،مجلة معارف العدد (17)، ديسمبر 2014؛

-علي منعم حسين، التقشف المالي في العراق أسبابه وأثاره على مؤشرات الأداء الاقتصادي. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 25، سنة 2019؛

-نور الدين سعيدي، أثر تطبيق سياسة التقشف على تغير حجم نفقات الجماعات المحلية – البلدية أنموذجا (2011 -2018)، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 04 العدد (01)، سنة 2021؛

-وليد بشيشي، سليم مجلخ، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 30 العدد (2)، سنة 2016؛

- Sibeko, B. *THE COST OF AUSTERITY:LESSONS FOR SOUTH AFRICA*. Institute for Economic Justice Working Paper. (2019).

- ***المداخلات:***

-محمدلكصاسي،التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015؛

-محمد لكصاسي، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، الجزائر بتاريخ 21-10-2013؛

-محمد لوكال، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني. الجزائر، فيفري 2018؛

- ***التقارير:***

-مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016، الجزائر سنة 2018؛

-مديرية الدراسات والاستشراف، المديرية العامة للجمارك، احصاءات التجارة الخارجية للجزائر للفترة سنة 2020، الجزائر 2021؛

- Ministère des Finances. Principaux Indicateurs Economiques et Financiers à fin Décembre 2016. *FLASH CONJONCTURE à fin Décembre 2016*. Alger, (2016, 12 31).

- ***النصوص التشريعية والتنظيمية:***

-القانون رقم 16-14 الممضي بتاريخ 2016/12/28 المتضمن قانون المالية لسنة 2017الجريدة الرسمية للجزائر رقم 77 المؤرخة في 29 ديسمبر 2016؛

-المرسوم التنفيذي رقم 18-42 ممضي في 23 يناير 2018 يحدد شروط تسوية استعمال الرصيد الإيجابي لحسابات التخصيص الخاص المتبقي عند تاريخ 31 ديسمبر من السنة، الجريدة الرسمية للجزائر رقم 05 مؤرخة في 30 يناير 2018؛

-القرار الوزاري الصادر عن وزارة المالية المؤرخ في 28 مارس سنة 2016 الذي يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي، الجريدة الرسمية للجزائر رقم 20 المؤرخة في 30 مارس 2016؛

– التعليمة الوزارية المشتركة بين وزارة المالية والمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري رقم 01 المؤرخة في 23 ديسمبر سنة 2015 تحدد كيفيات تجسيد التدابير العملية الرامية الى تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

- ***مواقع الانترنيت:***

-محمد سعيد السعدي، إعادة نشر اوراق الشبكة حول انعكاسات تدخلات صندوق النقد الدولي التقشفية وأثرها على الحمايةالاجتماعية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية:

https://www.annd.org/ar
(consulté le 10/10/2021)

-معجم المعاني. (2021). تعريف و معنى التقشف في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي:

https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B4%D9%81
(consulté le 15/10/2021)